

الدويسان: ما حدث في جلسة الاستجواب «فضيحة» وغرامة الداو «مصيبة المصائب»



فيصل الدويسان

وصف النائب فيصل الدويسان ما جرى في جلسة الاستجواب «بالفضيحة» قائلاً: إذا كان المجلس ينفذ ما سبب ترغيبه لأداة الاستجواب، فالحكومة بلا شئ أساساً وهي الآن المسؤولة عن تأخر إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين التي أقرها المجلس.

وقال الدويسان انه قدم سؤالاً برلمانياً حول تأخر الحكومة بتنفيذ مرسوم بقانون الخاص بمكافحة الفساد متساوياً بين الحكومة التي تدعي بأنها حريصة على التنمية والأزدهار للبلد؛ فالكثير من القوانين التي أقرها مجلس الأمة وبجدارة وأحياناً نتهم باننا «سلفنا» هذه القوانين، ورغم ذلك الحكومة إلى الآن لم تنفذها.

وأضاف: من أهم تلك القوانين والتي في الفترة السابقة أثارت الشارع هو

قانون مكافحة الفساد الذي لم ينفذ هل يعني ذلك أنها مازالت مصرة على الفساد، لافتاً إلى أن غرامة الداو خير مثال وهي «مصيبة المصائب» فهل لو كان قانون مكافحة الفساد وقد نشر في الجريدة الرسمية مطبقاً لكشفنا الكثير من خبثات مؤامرة «الداو» وغيرها من السرقات؟

وتساءل الدويسان: لمصلحة من يتم تعطيل نشر تلك القوانين ولماذا لم تنفذ إلى الآن، مطالبا بسرعة تطبيق كشف الذمة المالية على القياديين بالذلة.

وأشار إلى أن الحكومة دائماً ما تدعي الإصلاح وبيان الاستجابات هي من تعطلها عن القيام بالإصلاحات والأحكام الاستجابات لا تشكو الحكومة منها إن أبن التنفيذية، فالكثير من القوانين معطلة بسبب أن لوائحها التنفيذية لم تصدر بعد.

وبين الدويسان أمين وزير العدل من قائلون مكافحة الفساد لماذا إلى الآن لم يرشح سبعة أمراء، ولماذا إلى الآن لم يطلب منا كشف الذمة المالية هل هذا القانون وإنشاء هيئة مكافحة الفساد مجرد ذر الرماد في العيون، وضحك على الشعب؟

ودعا الدويسان النواب لوضع الحكومة أمام الاختبار الحقيقي، مستغرباً من بعض النواب الذين أبدوا رضاهم عن الحكومة، رغم أنها لم تفعل أي من القوانين التي وأكدها الدستور!

وأكد الدويسان أن قرار إحالة الاستجواب وزير الداخلية لـ «التشريع» لا يسير له بعد أن طلب الاستجواب سحب المحاور التي فيها «عوار» دستوري، وتجاربي، مشدداً على أن هذا الرضا لا يستند إلى أي أساس حقيقي يجعلنا نتعاون مع هذه الحكومة.



كامل العوضي

العوضي رئيساً لمجلس الأمة بالإنبابة

أصدر رئيس مجلس الأمة تميمًا حمل رقم 15 لسنة 2013 جاء فيه: نظراً لقيامنا بمهمة رسمية خارج البلاد اعتباراً من 2013/5/30 ولقيام السيد مبارك بنه الخرينج نائب رئيس مجلس الأمة بمهمة رسمية.

يتولى السيد كامل محمود العوضي أمين سر مجلس الأمة القيام بأعمال رئيس مجلس الأمة لحين عودتنا أو عودة نائب الرئيس.

الحمود رداً على الخرافي: بعض القيود الأمنية للبدون احترازية لمنع الجريمة

في المذكرة التفسيرية لقانون الجنسية فهي أن يكون طالب الجنسية قد أدى للكويت خدمات قيمة في ميادين الثقافة أو الإدارة أو التجارة أو الاقتصاد.



عادل الخرافي

عن القيود الأمنية ونوعها إلى آخر السؤال كالتالي: القيد الأمني: هو ارتكاب شخص جريمة مخللة بالشرف أو الأمانة أو عمل من شأنه التأثير على الأمن الوطني أو أحداث الفرقة بين فئات المجتمع ومكوناته سواء بالقول أو الفعل ويتم إبراج القيد الأمني بالنظام من خلال الوثائق والمستندات التي يتم الحصول عليها من جهات عدة، مشيراً إلى أن بعض القيود احترازية لمنع ارتكاب الجريمة التي قد تؤثر في الأمن الوطني في المستقبل.

أما عن التجنيس، فلا يتم للأسرة كعائلة ولكن يتم منح الجنسية لطلاب الجنسية إذا ما توافرت فيه شروط منحها. وفيما يتعلق ببند الخدمات الجليلة فكما أوردها المشروع

طالب النائب عادل الخرافي من خلال سؤال تم توجيهه إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود عن معنى القيود الأمنية التي تلازم فئة غير محدودي الجنسية (البدون) وعن نوعها وصفاتها؛ وعن مدى حقيقة أن القيد الأمني أن كان على شخص في الأسرة فهو يخص جميع الأسرة مما ينسب في حرمانهم للجنسية كعائلة؟

كما طالب الخرافي تحديد بند الأعمال الجليلة التي يتم منح الجنسية على يدها وفقاً للبند الأول من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959.

وقد جاء رد وزير الداخلية أحمد الحمود بشأن الاستفسار

قال إن شرط الشهادة الجامعية للترشح للجمعيات محجف

الهرشاني: المعاشات الاستثنائية للعسكريين حق مكتسب وناشد الحكومة عدم رد القانون



حمد الهرشاني

ناشد النائب حمد سيف الهرشاني صاحب السمو الأمير التدخل بعدم رد الحكومة لقانون المكافآت والمعاشات الاستثنائية للعسكريين الذي أقره مجلس الأمة في جلسته الأربعاء الماضي.

وقال الهرشاني إن صرف المعاشات الاستثنائية للعسكريين ليست منه بل هي حق مكتسب وتأخر كثير، مشيراً إلى أن المجلس كان حريصاً على أن ينهي هذا الموضوع لإحساس أعضائه بأحقية العسكريين في هذا القانون، لذلك تم التصويت عليه في المداولتين.

وبين الهرشاني أن العسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني يستحقون منا كل الدعم والمساندة لما يقومون به من خدمة وطنهم والحفاظ على أمنها واستقرارها، فهم درعنا الحصين بعد الله عن وجل وهم الذين يذودون بأرواحهم وانفسهم في سبيل الوطن والحفاظ عليه.

وأكد الهرشاني أن أقرار قانون مكافآت ومعاشات العسكريين وبمداولتيه ودون مناقشة يسدل على إيمان المجلس بأهمية القانون وأحقية العسكريين

به ورسالة في الوقت نفسه إلى الحكومة أن تتعامل مع هذا القانون كما تعامل معه المجلس، وعليها أن تعرف حجم التأييد النيابي الداعم للعسكريين.

وأعرب الهرشاني عن امله في أن يتم وضع القانون موضع التنفيذ وإن يرى النور سريعاً ولا تقوم الحكومة بوضع العراقيل أمامه.

من جانب آخر، اعتبر الهرشاني أن قانون الجمعيات الذي أقره المجلس في جلسته الأخيرة لم ينصف فئة كبيرة من أبناء المجتمع، وكان شرط

شمس يطالب وزير الأشغال بإلغاء الاستدارات في شارع الأقصى



هاني شمس

الاستدارات في شارع الأقصى الذي يفصل بين منطقتي الرميثية وسلوى ووضع دوارين مقابل منطقة سلوى في المدخل 100 و101، موضحاً أن هذا الحل ربما يساهم في تخفيف الضغط على مخارج ومدخل منطقتي الرميثية وسلوى وييسر على القاطنين بهما ومرئاديهما وتلافياً للازدحامات والاختناقات المرورية.

أكد النائب هاني شمس ان الازمة المرورية التي تعاني منها البلاد أصبحت مشكلة متكررة ودائمة حتى باتت تغطي معظم شوارع الكويت، لافتاً إلى ما تصنعه هذه الازمة من ضياع للوقت وقضاء أوقات انتظار طويلة بالشوارع للوصول إلى الجهة المطلوبة.

وطالب شمس وزير الأشغال بإلغاء جميع

الدبوس يسأل الحمود عن لوحات ستاد جابر



عصام الدبوس

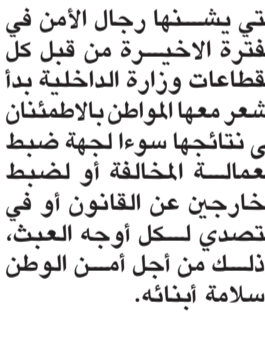
الثبوتية المؤيدة لاستلامها الموارد المطلوبة قبل نهاية السنة المالية المنتهية في 2011/3/31 وعدم إرفاقها لمخطط توزيع اللوحات الإرشادية في المواقع المحددة واستلامها بموجب محاضر تسلم موقعة عن طريق لجان التسليم الواجب تشكيلها بمعرفة الهيئة؟ مع تزويد بنسخة عن العقد رقم (51-2011/2012) وجميع المكتبات المتبادلة مع الشركة المتعاقد معها سواء قبل إبرام العقد أو بعده، وكذلك بيان الجهة المختصة التابعة للهيئة المختصة بإعداد العقود وكراسات الشروط والمواصفات، موضحاً به هيكلتها التنظيمي وأسماء موظفيها وشهاداتهم ومؤهلاتهم وتاريخ تعيينهم وتاريخ تكليفهم بأعمال تلك الجهة.

وفي سؤال آخر قال الدبوس للحمود: تزعم الهيئة العامة للشباب والرياضة أنها قامت بتسمية عدة مناقصات لتشغيل ستاد جابر أحمد الرياضي، وأن مناقصات تلك الشركة المتقاعد خلاف الشركة المتقاعد

معها لاستكمال أعمال العقد خصماً من حساب الأخيرة مع تسهيل الكفالة المحررة لصالحها والرجوع كذلك على الشركة بكافة التعويضات المناسية والمصاريف المختلفة؛ وعلى أي أسس تعاقدت الهيئة مع تلك الشركة دون تحديد مواقع لوحات الإرشادية قبل إبرام رغبتها بالتعاقد؛ وهل حددت الهيئة الطرف المسؤول عن تأخير تحديد مواقع اللوحات المتعاقد معها سواء قبل إبرام العقد أو بعده، وكذلك بيان الجهة المختصة التابعة للهيئة المختصة بإعداد العقود وكراسات الشروط والمواصفات، موضحاً به هيكلتها التنظيمي وأسماء موظفيها وشهاداتهم ومؤهلاتهم وتاريخ تعيينهم وتاريخ تكليفهم بأعمال تلك الجهة.

وفي سؤال آخر قال الدبوس للحمود: تزعم الهيئة العامة للشباب والرياضة أنها قامت بتسمية عدة مناقصات لتشغيل ستاد جابر أحمد الرياضي، وأن مناقصات تلك الشركة المتقاعد خلاف الشركة المتقاعد

عسكر يدعو إلى تكريم رئيس مخفر تيماء بعد إصابته أثناء أداء العمل



عسكر الغزالي

المتجهرون بإصابات في رقبته بالة حصادة (رنتق) أثناء محاولته الإمساك بأحد المتجهرين، وذلك حسبما جاء في وسائل الإعلام.

وشدد الغزالي على أهمية تغيير السلوكيات السلبية لأبنائنا أثناء التعبير عن فرحتهم وإيجاد السبل اللازمة لفتحية الشباب بمخاطر بعض السلوكيات السلبية التي يمارسها الشباب ومن بينها ظاهرة التققير وإطلاق الأعيرة والألعاب النارية خلال فعاليات الاحتفال بحدث ما.

وأشاد الغزالي بدور رجال الأمن في التصدي لكل المظاهر الخارجة عن القانون، مشيداً بتوجهات وتعليمات وزير الداخلية الأخيرة بتكثيف الدوريات والتواجد الأمني في كل المناطق لضبط الخارجين عن القانون وتقديمهم إلى العدالة.

وختم الغزالي حديثه في ذات الإطار معتبراً أن الحملات

دعا النائب عسكر الغزالي إلى تكريم رئيس مخفر تيماء الرائد غنيم المطيري والذي أصيب أمس أثناء تصديه لبعض المستهترين ممن يروعون الأمن العام، معتبراً أن ما حدث ينبغي ألا يمر مرور الكرام.

وأضاف الغزالي في تصريح صحافي: أن الرائد الظفيري وأمثاله من أبنائنا المخلصين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه في أداء واجبه ومهامهم بكل تفان وإخلاص، ومن هنا وجب علينا جميعاً الشكر والتفاءل وتكريم كل من ساهر على أمن الوطن وسلامة أبنائه.

وانتقد النائب عسكر الغزالي سلوك وتصرفات المستهترين الذين قاموا بالإصطدام عمداً بالدوريات وإصابة بعضاً من رجال الأمن بأصابات متفرقة والتي كان أخطرهما إصابة الرائد غنيم الظفيري برقبته، حيث قام

بن حثلين: هناك حملة مشبوهة تشن على القبائل



راكان خالد بن حثلين

أسرة الحكيم جزء لا يتجزأ من النسج الاجتماعي الكويتي، وزياراتهم للدواوين في المناسبات المختلفة ليست غريبة عليهم، والمفترض أن تكون محل فخر واعتزاز، لأن تكون دافعا للتعلم والتشجيع في أبناء القبائل من قبل أصحاب العقول والأحداث المختلفة فكرياً وأدبياً.

وقال أن هذه الزيارات ليست مقصورة على دواوين أبناء القبائل، بل هي مستمرة في دواوين التجار وكبار رجالات الكويت، وكذلك في دواوين العوائل الكويتية المختلفة بالإضافة إلى المناسبات المختلفة، حيث يشارك أبناء الأسرة أهلهم في أفراحهم وأحزانهم.

وتساءل: ماذا يريد هؤلاء؟ هل يريدون أن يسلبوا

الأسرة عن بقية أطراف المجتمع؟ أم يريدون لأسرة الحكيم أن تغزل في بروج عاجية وأن تضع سدوداً تفصلها عن الشعب كما هو حاصل في بعض الدول؟

داعياً أهل الكويت إلى التمتع في هذا الفكر المختل وأهدافها المشبوهة من وراء هذه الحملة المغرضة ضد أبناء القبائل.

واستهجن الطريقة التي يتم بها تناول هذه الزيارات، والمراسيم البروتوكولية المعتادة لدى أبناء القبائل، ومحاولات الاستخفاف بالعبادات والتقاليد والآداب الراسخة لدى أبناء القبائل بضرورة توقيف واحترام وكرام الضيف مهما كبر أو صغر، مؤكداً أن العرب أصحاب الأصول والآداب

الحريجي يستفسر من الشمالي عن تجميد 522 مليون دينار في خزانة الدولة



سعود الحريجي

تتضمخ يوماً بعد يوم، لكن لايفض فلا وزارة المالية ولا مجلس الوزراء ولا الصحة لديهم خطة أو حتى دراسة للاستفادة من هذه المبالغ المتركة في خزانة الدولة منذ سنوات دون صرف أو توجيه. لذا، يرجى افادتي بالآتي: ما مدى صحة هذه المعلومات من عدمها؛ وفي حال صحتها، يرجى افادتي بالآتي: لماذا لم تصرف هذه المبالغ في الغرض الذي جمعت من أجله، وما المبرر لتراكم تلك المبالغ دون ادنى استفادة منها، ومن المسؤول عن تراكم تلك المبالغ خلال هذه السنوات دون الاستفادة منها؛ ولماذا لا توجد لدى وزارة المالية خطة علمية

وجهه النائب سعود الحريجي سؤالاً برلمانياً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط مصطفى الشمالي جاء فيه: طالعتنا إحدى الصحف في عددها يوم الأحد الموافق 2013/5/26 بمقال جاء فيه: كشفت مصادر مسؤولة لـ «القبس» أن هناك مبلغاً ماليًا تتجاوز الـ 522 مليون دينار مجمدة أو مهملة في خزانة الدولة تراكمت على مدى 12 عاماً أقر العمل بالقانون رقم 1 لسنة 1999 الخاص بالتأمين الصحي على الأجانب وقرض رسوم عليهم مقابل تمتعهم بالخدمات الصحية في البلاد، وفتحت المصادر إلى أن العدد